الملخص :

ملخص دراستنا لموضوع (العقوبات الأقتصادية الدولية و أثرها على التنمية في الجمهورية الأسلامية الأيرانية)

اساسها (أثر العقوبات الأقتصادية على التنمية السياسية) و محورها (العامل الأقتصادي) . فالدراسة تدور حول فلسفة العقوبات الأقتصادية في آلياتها و حقيقة و واقعية أسبابها و مبرراتها و نتائجها .

فالفصل الأول نظري , بمثابة فصلاً تمهيدياً توضيحياً لعناوين و مفردات الأطروحة , في أطارها النظري للألمام بكل ما يتعلق بـ (التنمية السياسية) في مفهومها و النظريات التي تناولتها و المعوقات التي واجهتها .

فمفهوم التنمية يتضمن مبدأ التغير نحو الأفضل , كونها عملية ذات أبعاد و توجهات أقتصادية , فهي لا تتضمن سياسات اقتصادية فحسب بل تتطلب ايضاً وجود مؤسسات قادرة على تعبأة و تنمية الموارد البشرية و المادية .

ولما كانت العقوبات الأقتصادية قضية معترفاً بها في تاريخ العلاقات الدولية , فذهبت الدراسة في توضيح مفهوم العقوبات الأقتصادية الدولية , و أنواعها و الأهداف التي تتوخاها . فالعقوبات الأقتصادية بمعناها العام وقف العلاقات الأقتصادية و المالية و التجارية مع أفراد او جمعات أو دول , لتحقيق غرض أقتصادي او سياسي أو عسكري في السلم أو الحرب , و العقوبات ما هي إلا أجراء أقتصادي يهدف الى التأثير على إراداة الدولة المستهدفة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية .

إما انعكاسات العقوبات الاقتصادية على التنمية السياسية كانت العنوان للفصل الثاني الذي تمحور حول دور المتغير الاقتصادي في التنمية السياسية اولاً . فالعامل الاقتصادي عاملاً مهماً في قوة الدولة اذ كلما زادت القوة الاقتصادية للدولة , كلما زادت قوتها في باقي المجالات , و كل مقومات القوة الأخرى تعتمد على المقوم الأقتصادي و ما يوفره لها من وفرة أقتصادية ممكن أستثمارها في قوة الدولة الشاملة , و تحديداً جدلية العلاقة بين العامل الاقتصادي و التنمية السياسية , فلا تنمية اقتصادية دون تنمية سياسية أو العكس تعد مؤشرات التنمية السياسية

كالشرعية و الفاعلية مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالعامل الأقتصادي و الأهم بالأستقرار الأقتصادي إذ ينعكس ايجاباً على التنمية في كل جوانبها الأقتصادية , و الأجتماعية , والسياسية .

ثم انتقلت الدراسة من إطارها النظري الى حقلها التطبيقي , و كان نموذجها (الجمهورية الاسلامية الايرانية) فالعقوبات الأقتصادية فرضت على إيران بعد أندلاع الثورة الاسلامية تحديداً في عام (1979) و لازالت مستمرة و متصاعدة , وقد مرت تلك العقوبات بمراحل مد و جزر , و كانت أشدها عند تسلم الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) أدارة الدولة الامريكية عام 2016 .

وقد تعددت الدوافع و تداخلت مع الأسباب و الحجج و المبررات التي لا يمكن حصرها , ولكن هناك من الأسباب ما يرتقي الى مستوى الدوافع الحقيقية من قبيل : (المشروع النووي الايراني , أمن منطقة الشرق الأوسط تحديداً اسرائيل و منطقة الخليج العربي , و ضمان أستمرار تدفق البترول) .

فقد وجدت كل الأطراف المتقاطعة و المختلفة و المتصارعة مع ايران فرصاً كافية لفرض العقوبات الأقتصادية عليها , و التي كانت شاملة عامة , و كان هدفها المعلن هو أحداث تغير في مواقف و سياسيات و سلوك القيادات السياسية الأيرانية , ولكن حقيقة العقوبات تخفي وراءها مصالح سياسية , وأطماع و نفوذ دولية متعددة و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية , و إعادة رسم الخارطة السياسية الدولية لناحية توزيع مراكز القوى و التوازنات الستراتيجية في المنطقة .

وهذه الأهداف تقاطعت و اختلفت مع الموقف الإيراني الثابت في وجه مشروع الشرق الأوسط الجديد و المشاريع الأخرى في المنطقة , فكان لابد من الضغط على إيران لإجبارها للتراجع عن مواقفها و سياساتها , وكان للعقوبات الأقتصادية الدولية نتائج سلبية على الجمهورية الاسلامية الايرانية فضرب اقتصادها و حوصرت صادراتها البترولية و خفضت وارداتها المالية و عرقلت تنميتها الاقتصادية و السياسية . و قد برز ذلك فعلياً في تفاقم معدلات الفقر و البطالة و انخفاض قيمة العملة الوطنية و تدني المؤشرات الاقتصادية و كلها تهدف الى زعزعة النظام السياسي الأيراني و بالتالي إسقاطه .

ولكن إيران أستطاعت بقدرتها الذاتية و إمكاناتها المادية ان تحجم بشكل واضح من آثار العقوبات الأقتصادية , من خلال تحقيق الأكتفاء الذاتي أولاً , الى تحقيق انجارات علمية عسكرية و مدينة , و الى تحقيق أمن مجتمعي مستفيدة من مرونة نظامها الأقتصادي و تجارب تعاملها مع العقوبات الأقتصادية لفترة طويلة .

واخيراً تناولت الدراسة مستقبل العقوبات الأقتصادية الدولية و أثرها على التنمية السياسية في الجمهورية الاسلامية الأيرانية في ثلاثة مشاهد او أحتمالات بين متشائم ببقاء العقوبات و تصاعد وتيرتها و في أحسن الأحوال بقاء الحال على ما هو عليه , و إحتمال متفائل تذهب بإتجاه رفع العقوبات و إزالتها . كل هذه الأحتمالات لا تزال قائمة و الأسباب و الضروف حاظرة و النيات و الغايات مختلفة و متقاطعة .